



محلك سر

الموازنة العامة للدولة

2010 - 2011 / 2012 - 2013

تقارير الموازنة العامة 8

محلّك سر
الموازنة العامة للدولة
2010 - 2011 / 2012 - 2013

كتاب:

محلک سر

الموازنة العامة 2010 - 2011 / 2012 - 2013

الناشر:

مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان

العنوان:

28 عمارات بنك الإسكان والتعمير - الدور الأول - شقة « 4 »

الحي « 11 » - 6 أكتوبر - الجيزة

تليفون - فاكس:

38302790

البريد الإلكتروني:

bahroegy@gmail.com

رقم الإيداع:

حقوق الطبع:

يجوز نسخ أو إعادة نشر أي جزء من الكتاب بشرط الإشارة

الصريحة للمصدر

■ المحتويات ■

4 تمهيد
	■ القسم الأول: منطلقات وأهداف الموازنة العامة للدولة خلال الأعوام المالية
8 الثلاث 2010/2011 - 2012/2013
8 أولا: أهداف الموازنة العامة في ظل نظام مبارك
8 ثانيا: أهداف الموازنة العامة خلال المرحلة الانتقالية تحت حكم المجلس العسكري
9 ثالثا: أهداف الموازنة العامة في ظل حكم الإخوان المسلمين
	■ القسم الثاني: تحليل الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة خلال السنوات
12 الثلاث 2010/2011 - 2012/2013
12 أولا: استخدامات الموازنة العامة
15 ثانيا: إيرادات الموازنة العامة
20 ملاحظات ختامية
24 حواشي وهوامش

■ تمهيد ■

مثلت موازنات دولة مبارك لحناً متكرراً طوال ثلاثين عاما، حيث توزعت الموازنة علي القطاعات الوظيفية بالدولة وفقا لأوزان نسبية تكاد تكون متساوية طوال هذه الفترة. فغالبا ما حصلت الأجور علي نسبة 25 % من المصروفات العامة، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من فوائد الديون والدعم، تاركين نسبة 25 % الباقية لتتوزع علي بنود الإنفاق الأخرى، كل من الاستثمارات، شراء السلع والخدمات، المصروفات الأخرى، حيازة الأصول المالية، وسداد القروض. وشكلت سياسات الإنفاق العام المتكررة هذه ظرفا موضوعيا لتفجر ثورة الخامس والعشرين من يناير، حيث بلورت عددا من المطالب الإجتماعية المشروعة تركزت في المضمون الاقتصادي لتلك السياسات وانحيازاتها.

كانت موازنة عام 2010 - 2011 آخر موازنات دولة مبارك، حيث أعقبها موازنتين أخريين؛ 2011 - 2012، 2012 - 2013. كيف صُنعت هاتين الموازنتين؟ ما هي العوامل التي أثرت في صنعهما؟ وهل جاءتا استجابة للمطالب الإجتماعية التي تضمنتها ثورة الخامس والعشرين من يناير؟ وإلى أي مدى كانت تلك الاستجابة؟ هل اختلفتا عما جرى عليه الحال في ظل دولة مبارك، أم بقى الحال على ما هو عليه؟

يحاول ذلك التقرير الإجابة علي هذه التساؤلات من خلال مقارنة الموازنة العامة لثلاث أعوام مالية متتالية تمثل كل منها نظاما مختلفا؛ دولة مبارك، دولة المجلس العسكري، ودولة الإخوان، وذلك من خلال تحليل وثائق الحساب

الختامي للموازنة العامة التي أصدرتها وزارة المالية المصرية عن الأعوام المالية المذكورة. تم تحليل البيانات الواردة في هذه الوثائق بمعرفة باحثي مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، وربما تختلف النسب المئوية للبيانات الواردة من حين لآخر نتيجة للتقريب الحسابي.

أعد ذلك التقرير من فريق عمل المرصد كل من؛ أحمد علي السلكاوي، أحمد فتحي عبد الفتاح، وحلمي الراوي المدير التنفيذي للمرصد قام بالتحضير، في حين قام محمد علي بالتصميمات الداخلية وإعداد التقرير للطباعة والنشر الإلكتروني.

يطيب لفريق العمل بالمرصد أن يتقدم بالشكر للوقفية الأهلية للديموقراطية بالولايات المتحدة الأمريكية علي الدعم الدائم الذي تقدمه لأنشطة المرصد، لولا ذلك الدعم السخي ما كان إصدار ذلك التقرير ممكنا.

القسم الأول

■ منطلقات وأهداف الموازنة العامة للدولة خلال الأعوام المالية الثلاث 2010/2011 - 2012/2013 ■

أولاً: أهداف الموازنة العامة في ظل نظام مبارك:

استهل آخر وزراء مالية نظام مبارك بيانه حول مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2010 - 2011 بتفاؤل حذر من تداعيات الأزمة المالية التي ضربت الأسواق العالمية عام 2008، مدفوعاً في ذلك بتوقعات صندوق النقد الدولي بعودة معدلات النمو العالمي إلى الارتفاع لتبلغ 4.1 % في 2010، 4.3 % في 2011، مقابل نمو سلبي قدره 0.6 % في 2009. أما علي مستوي الاقتصاد المصري؛ فعلي الرغم من انخفاض معدل النمو إلى 4.7 % عام 2009/2008 بعد أن بلغ 7.2 % عام 2008/2007، إلا أن المعدل فاق توقعات المراقبين التي قدرته بين 3 % - 4.3 %، لذلك فإن تحقيق معدل 4.7 % يعكس قوة الاقتصاد المصري في التصدي للأزمة العالمية، متوقعاً تحقيق معدل نمو 5.2 % بنهاية 2010/2009⁽¹⁾.

استندت السياسة المالية لحكومة مبارك علي ثلاثة محاور أساسية؛

■ تحقيق معدل نمو مرتفع ومستدام.

■ استدامة الوضع المالي للموازنة العامة استناداً للنمو المتوقع.

■ تحقيق موارد مالية ضخمة للإنفاق الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف استراتيجي يتمثل في خفض عجز الموازنة ليصل إلى 55 - 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2015/2014⁽²⁾.

ثانياً: أهداف الموازنة العامة خلال المرحلة الانتقالية تحت حكم المجلس العسكري:

خلال النصف الثاني من العام المالي 2010/2011 تولت الحكومة الانتقالية تنفيذ الموازنة العامة، وشهد مشروع الموازنة لعام 2011/2012 ترددا طويلا

قبل إصداره خلال الأسبوع الثالث من شهر يوليو 2011.

حددت السلطة الانتقالية أهداف الموازنة في أربعة محاور، وبطريقة تكاد تتماثل مع أهداف موازنة نظام مبارك علي النحو التالي:

■ رفع معدلات النمو الاقتصادي.

■ السيطرة علي عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام.

■ إتاحة موارد مالية كافية للإنفاق الإجتماعي والتنمية.

■ إتاحة مساحة مالية لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي تؤثر علي السوق المحلي⁽³⁾.

ثالثاً: أهداف الموازنة العامة في ظل حكم الإخوان المسلمين:

شهد شهر يوليو 2012 تولى أول رئيس مدني منتخب شؤون البلاد، وعلي الرغم من أن مشروع الموازنة كان قد أُعد سلفاً من قبل الحكومة الانتقالية برعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلا أن النظام الجديد الذي أعقب دولة مبارك لم تكن لديه الرؤية الاقتصادية الواضحة، أو الإرادة السياسية اللازمة للقطع مع السياسات الاقتصادية والمالية لدولة مبارك، فاستمر في العمل بمشروع الموازنة الذي أعدته الحكومة الانتقالية، علي الرغم من توافر كافة الصلاحيات التشريعية والسياسية لديه لتغيير تلك الموازنة التي لم تقدم جديداً ينتظره من هبوا لتغيير الأوضاع الاقتصادية الجائرة.

بعد عرض موقف الاقتصاد العالمي والتحديات التي يواجهها، وأثرها علي اقتصاديات دول التحول ومن بينها مصر - نفس اللغة والمبررات التي استخدمها نظام مبارك، ونظام المرحلة الانتقالية - تم تحديد أهداف الموازنة علي النحو التالي:

■ تنمية الموارد العامة وخفض معدلات الدين.

■ تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي خلال الأجل المتوسط، وترشيد دعم الطاقة، وتوسيع القاعدة الضريبية⁽⁴⁾.

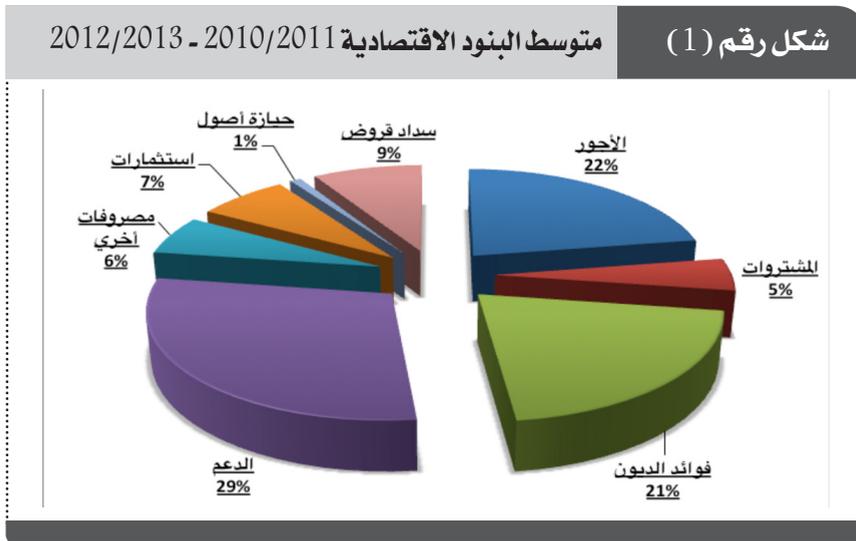
يتضح من العرض السابق للأهداف المالية للموازنة تحت حكم المرحلة الانتقالية أو السلطة المنتخبة أن هذه الأهداف قد دارت في فلك الرؤية الاقتصادية لنظام مبارك من خلال تحديد عدد من الأهداف تكاد تتطابق مع الأهداف المالية لنظام مبارك، وإن افتقرت إلى الرؤية و الحرفية التي تمتع بها ذلك النظام.

القسم الثاني

■ تحليل الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة خلال السنوات الثلاث 2013/2012 - 2011/2010

أولاً: استخدامات الموازنة العامة⁽⁵⁾ :

■ **التقسيم الاقتصادي:** يشير متوسط البنود الاقتصادية للموازنة العامة إلى استحواذ ثلاثة بنود علي الجزء الأكبر من جملة الاستخدامات، حيث يستحوذ بند الدعم علي ما يقرب من 29 % من جملة الاستخدامات، يليه بند الأجور بنسبة 22 % تقريبا، ثم بند فوائد الديون بنسبة 21 % تقريبا، وبند سداد القروض بنسبة 9 %، ما يعني أن ثمة أربعة بنود تستحوذ علي 81 % من جملة استخدامات الموازنة، وفقاً للشكل التالي:



ظلت باقي البنود الاقتصادية تدور حول معدلاتها المعتادة باختلاف نسب ضئيلة للغاية، حيث يمثل بند شراء السلع والخدمات نسبة 5 %، وبند المصروفات الأخرى نسبة 6 %، ثم بند الاستثمارات نسبة 7 %، وأخيراً بند حيازة الأصول المالية نسبة 1 % فقط.

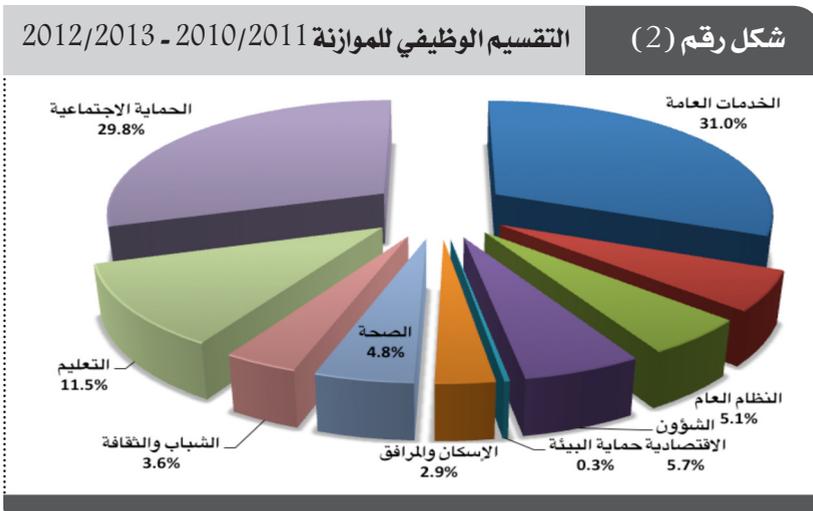
إن تحليل البنود الاقتصادية للموازنة العامة للدولة خلال فترة البحث يشير إلى احتفاظ تلك البنود بأوزانها النسبية داخل هيكل الموازنة العامة وإن اختلفت قيمها المطلقة من عام إلى آخر، حاولت الحكومات المتعاقبة تحريك هذه البنود تحت ضغوط المطالب الاجتماعية من ناحية، وضرورة التوسع في الاقتراض من ناحية أخرى، حيث بلغت نسبة بند الأجور خلال الأعوام الثلاثة 22 %، 24 %، 21 % من جملة الاستخدامات العامة علي التوالي، وبمتوسط عام بلغت نسبته 22 %، وزيادة قدرها 48 % تحت ضغط تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية للمطالبة بزيادة الأجور خلال تلك الفترة.

سجل بند شراء السلع والخدمات 6 %، 5 %، 4 % علي التوالي، بمتوسط عام 5 %، وزيادة قدرها 2 %، في محاولة من الحكومات المتعاقبة لترشيد الإنفاق العام، والسيطرة علي عجز الموازنة العامة. بند فوائد الديون دار حول 19 %، 20 %، 22 % علي التوالي، بمتوسط 21 % ومسجلاً ارتفاعاً قدره 73 % خلال الفترة، سجل بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نسبة 28 %، 29 %، 30 % علي التوالي، بمتوسط 29 % بزيادة قدرها 60 %، لامتناس موجة الغضب الشعبي التي أطاحت بنظام مبارك. سجل بند المصروفات الأخرى نسبة 7 %، 6 %، 5 % علي التوالي، بمتوسط 6 %، وزيادة قدرها 12 % خلال فترة التحليل، ثم بند الاستثمارات بنسبة 9 %، 7 %، 6 %، بمتوسط 7 % خلال الفترة، وتراجع طفيف بلغ 1 %، بند حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بنسبة 1 % فقط طوال السنوات الثلاث وزيادة قدرها 80 %، وأخيراً بند سداد الديون بنسبة 7 %، 7 %، 11 % علي التوالي، بمتوسط بلغ 8 % وزيادة كبيرة بلغت 122 % خلال فترة التحليل.

■ **التقسيم الوظيفي:** علي غرار توزيع الاستخدامات علي البنود الاقتصادية للموازنة العامة، فإن تحليل المصروفات العامة بالقطاعات الوظيفية للدولة يشير أيضاً إلى احتفاظ تلك القطاعات بأوزانها النسبية، حيث استحوذ قطاع الخدمات العامة علي نسبة 29 %، 29 %، 34 % من إجمالي المصروفات علي التوالي، بمتوسط عام بلغ 31 %، وزيادة قدرها 79 % خلال فترة التحليل، ثم جاء قطاع الحماية الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة 28 %، 30 %، 31 % علي

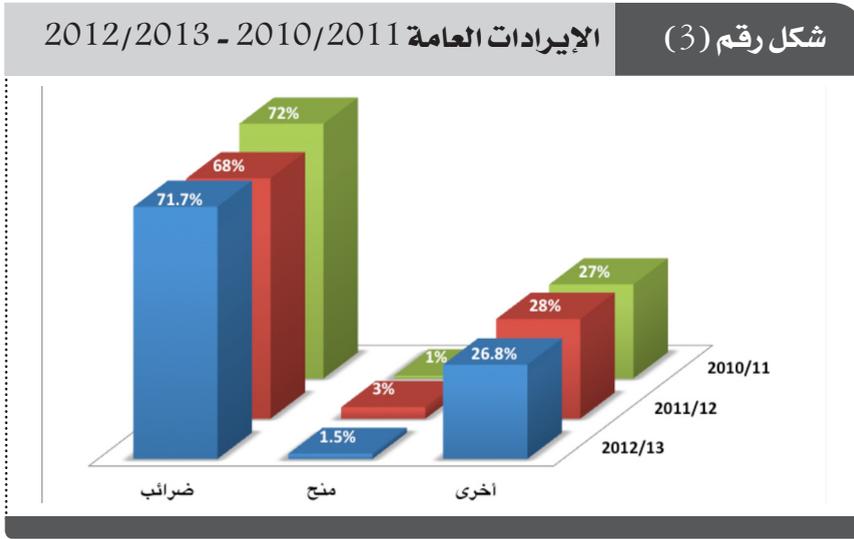
التوالي، بمتوسط بلغ 29.8 %، وزيادة قدرها 66 % كنتيجة مباشرة لزيادة دعم الطاقة، ما يعني استحواذ هذين القطاعين علي ما يقرب من ثلثي مصروفات الموازنة العامة.

ثم جاء قطاع التعليم في المرتبة الثالثة بنسبة 12 %، 12 %، 10.4 % علي التوالي، بمتوسط بلغ 11.5 %، وزيادة قدرها 33 % . جاء قطاع الشؤون الاقتصادية في المرتبة الرابعة من حيث متوسط المخصصات بنسبة 6 %، 6 %، 5 % علي التوالي، ومتوسط بلغ 5.7 %، وزيادة قدرها 26 % خلال الفترة، ثم قطاع الدفاع والأمن القومي بنسبة 7 %، 6 %، 4 % علي التوالي، بمتوسط بلغ 6 %، وزيادة قدرها 3 % فقط من جملة المصروفات، ثم قطاع النظام العام وشؤون السلامة العامة بنسبة 5 %، 6 %، 4 % علي التوالي، بمتوسط 5 %، وزيادة قدرها 27 %، ثم قطاع الصحة بنسبة 5 %، 5 %، 4 % علي التوالي، ومتوسط بلغ 5 %، بزيادة قدرها 35 %، ثم قطاع الشباب والثقافة والشؤون الدينية بنسبة بلغت 4 %، 4 %، 3 % علي التوالي، بمتوسط 4 %، وزيادة بلغت 36 %، ثم قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية بنسبة 3 %، 2 %، 3 % علي التوالي، بمتوسط 3 %، وزيادة قدرها 42 %، وأخيرا - كالمعتاد- يأتي قطاع حماية البيئة بنسبة 0.3 %، 0.3 %، 0.2 % علي التوالي، بمتوسط بلغ 0.27 %، وزيادة قدرها 9 % فقط خلال الفترة.



ثانياً: إيرادات الموازنة العامة:

للوصول إلى الصورة الكلية للموازنة العامة كان لابد من تحليل هيكل الإيرادات بوصفه جانب التوازن الآخر للموازنة، حيث جاءت الإيرادات من الضرائب في المرتبة الأولى بنسبة 72 %، 68 %، 72 % علي التوالي، بمتوسط عام 71 % تقريباً، وبزيادة قدرها 31 % خلال الفترة، ثم تأتي الإيرادات الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 27 %، 28 %، 27 % علي التوالي، بمتوسط 27.3 %، وزيادة قدرها 33 %، وأخيراً تأتي المنح بنسبة 1 %، 3 %، 1.5 % علي التوالي، بمتوسط 1.9 %، وزيادة قدرها 128 % خلال فترة التحليل، وفقاً للشكل التالي:



البيانات السابقة لاستخدامات الموازنة العامة علي المستوى الاقتصادي، ومصروفات القطاعات الوظيفية، وكذلك الإيرادات، توضح بجلاء محدودية الخيارات المالية أمام الإدارات المتعاقبة للمرحلة الانتقالية، وفقدان الإرادة السياسية في التصحيح الجذري للاختلالات الهيكلية بالموازنة العامة، حيث احتفظت البنود الاقتصادية، وكذلك القطاعات الوظيفية بالدولة بأوزانها النسبية داخل هيكل الإنفاق العام دونما تغيير يُذكر، أو يمثل قطعاً مع نظام مبارك.

لقد دارت أغلب السياسات الاقتصادية بعد الثورة داخل الرؤية القاصرة الموروثة عن نظام مبارك، إذ تقتصر مداخيل حل الأزمة الاقتصادية على سد العجز المتنامي في الموازنة وتحقيق الاستقرار لقيمة الجنيه المصري في مواجهة عجز متفاقم في ميزان المدفوعات، وذلك باللجوء إلى إجراءات قصيرة الأجل، والارتكاز على الاقتراض بدلا من التعجيل بسياسات تتعامل مع جذور الأزمة الهيكلية، كإصلاح نظام دعم الطاقة، وتنمية القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص العمل.

وقد تجاهلت حكومات ما بعد الثورة مسألة إعادة هيكلة الموازنة عبر تخصيص النفقات وفق تصور مغاير، أو عبر زيادة العوائد الضريبية، بما يمكن من زيادة الاستثمارات العامة في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات، وذلك رغم أن النظام الحالي -على عكس الحال مع نظام مبارك الذي كان قد تمكن من التكيف مع أزمة مالية مزمنة- لا يملك رفاهية الحصول على معونات مالية ضخمة بسبب افتقاره إلى الاستقرار.

وتغلب سمة التردد على الحكومات المتعاقبة في ظل غموض يحيط بمن يتولى مسؤولية صنع القرار الاقتصادي وتزايد التكلفة السياسية والاجتماعية لأي إجراءات تقشفية واسعة النطاق. وقد تسبب هذا التردد في دفع الاقتصاد إلى حافة الانهيار، حيث وصلت مصر إلى نقطة بالغة الخطورة تجاوز فيها عجز الموازنة مستوى 716 مليار جنيه مصري خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي، كما تراجع الجنيه المصري إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004 في ظل استمرار هروب رؤوس الأموال التي قدرت بخمسة مليارات دولار أمريكي خلال عام 2013 وحده، وأشارت توقعات اقتصادية، منها تقرير صدر مؤخرا عن مجلة الإيكونوميست البريطانية، إلى احتمال تراجع نمو الاقتصاد المصري ليصل إلى 2.2% بما يقل عن المعدل المتوقع الذي أعلنته الحكومة المصرية

تدهور التصنيف الائتماني لمصر للمرة الخامسة منذ الثورة، وجمدت معظم المؤسسات المالية الدولية والمقرضين مفاوضاتهم حتى إشعار آخر. وبينما تم إرجاء تنفيذ زيادات الأسعار والضرائب بالنسبة إلى التجار والمصانع، لم

ينج المستهلكون منها. حيث استبق التجار القرارات التي تسربت لهم وقاموا برفع الأسعار، مما أدى إلى زيادة بلغت نسبة 23% في أسعار السلع الأساسية بحسب ما أعلنه مسئولو اتحاد الغرف التجارية المصرية. وفي الأثناء نفسها مررت الحكومة في الخفاء قرارا بزيادة بلغت 75% في أسعار الكهرباء المنزلية، طبقا لما أعلنته وزارة الكهرباء.

ومثلما أوضح تقرير صادر عن معهد كارنيجي، فإن ثمة مؤشرات تثير القلق منها: "أن مصر دولة تستورد 63% من احتياجاتها الغذائية و 43% من وقودها، وأن أكثر من 25% من السكان، منهم 53% في المناطق الريفية والعشوائية بالمدن، تحت خط الفقر. إضافة إلى ذلك، بلغت معدلات البطالة بين الشباب 25% وبالتالي فإن المحصلة مزيج اجتماعي اقتصادي قابل للانفجار في أي لحظة"⁽⁶⁾.

والحقيقة أن كل حكومة تولت إدارة البلاد على مدار العامين الماضيين سواء كانت انتقالية أو منتخبة قد زادت من تعقيد الأزمات الكبرى التي يواجهها الاقتصاد المصري، بسبب تركيزها على كسب نقاط سياسية بدلا من استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، التي لها حدودها هي نفسها، في التعامل مع التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري. علاوة على ذلك، فإنه بدلا من صياغة خطة اقتصادية أو سياسة صناعية طويلة الأمد، استمر النظام في اتباع نفس الإجراءات المعيبة قصيرة الأجل التي تصاغ في خطط للإصلاح الاقتصادي غرضها كسب ثقة صندوق النقد الدولي.

على الصعيد النقدي، ناضل البنك المركزي للتصدي للضغوط على الجنيه المصري، مما دفعه إلى إنفاق أكثر من 23 مليار دولار أمريكي لحماية العملة المحلية، في ظل استمرار تراجع الدخل الأجنبي من السياحة والاستثمارات. وفي أثناء ذلك، استنزف الاحتياطي النقدي الأجنبي بمعدل 7.4 مليار دولار أمريكي شهريا، وتحول البنك المركزي إلى الاعتماد على بيع السندات وعلى الودائع الأجنبية من قطر والسعودية وتركيا لإنقاذ الموقف. إلا أن تلك الإجراءات عجزت عن وقف تراجع الاحتياطيات إلى مستوى يغطي بالكاد تكاليف واردات

شهرين. وانتشرت حالة من الذعر عندما شرعت البنوك في سحب حساباتها بالخارج مع استمرار الجنيه في التراجع بمعدل سريع.

تمثل رد فعل البنك المركزي على هذا التدهور في إقرار آلية حذرة جديدة لشراء وبيع الدولار. ومع ذلك جاءت محاولات البنك المركزي اليائسة لفرض قيود على هروب رؤوس الأموال الأجنبية، عبر تقييد التحويلات الفردية بالعملة الأجنبية وعمليات السحب من قبل المؤسسات، ضئيلة للغاية وبعد فوات الأوان. كذلك كان الحال مع قراره المتأخر بإعطاء الأولوية للواردات الأساسية عبر توفير المزيد من تمويل الواردات من السلع الاستراتيجية وهكذا، فإن الحديث مؤخراً عن استقرار سعر صرف الجنيه ليس جدياً ولا مستداماً نظراً لاعتماده على أدوات توازن قصيرة الأجل لا تعالج جوهر الخلل.

على الصعيد المالي، رفضت الحكومات المتتالعة صياغة توجه جديد نحو الإدارة المالية العامة، رغم المساحة الجديدة التي أتاحتها الثورة لخلق واقع اقتصادي مفاير يسمح بإصلاح العيوب طويلة الأمد المرتبطة بالفساد وتهالك القطاع العام. لكن الواقع أنه لم يطرأ تغيير يذكر ولم يحدث توجه نحو جهد حقيقي في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بدءاً من تخطيط الموازنة والمخصصات، ووصولاً إلى إصلاح سياسات الدعم والأجور في القطاع العام. إضافة إلى ذلك، ساد تردد حيال إقرار ضرائب تصاعدية وإجراءات أخرى لزيادة العائدات المالية ورأب جزء من الفجوة بين الطبقات والحد من مظاهر غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية⁽⁷⁾.

ملاحظات ختامية

بعد مرور عامين علي اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير التي رفعت شعارات العيش والحرية والكرامة الإنسانية، والتي كان ينبغي ترجمتها إلى برامج مالية في إطار الموازنة العامة للدولة، تستجيب للمطالب الاجتماعية المشروعة من خلال إدارة المالية للدولة وفق خطة اقتصادية إجتماعية تكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، إلا أن طموحات المصريين في بلوغ عصر جديد من الحرية والتنمية الاقتصادية يأخذ في التبدد تدريجياً من واقع نتائج الموازنة العامة للدولة خلال العامين ونصف عقب الإطاحة بنظام مبارك. ومما لاشك فيه، فإن الوضع القائم يرشح لمزيد من الاحتجاجات الاجتماعية ضد أي نظام لايلبي طموحات المصريين.

إن السبب الرئيسي لمحدودية الخيارات المالية أمام أي حكومة مستقبلية يكمن في نظام الموازنة العامة ذاتها الذي أصبح يشكل قيداً على حرية الحكومة في إجراء التعديلات الضرورية، و يعود السبب في ذلك إلى أن مراحل إعداد الموازنة تعتمد في المقام الأول على منهج مالي للإدارة بدلاً من محاولة بناء أسلوب للإدارة يسمح بوضع نمط للإنفاق يضمن تحقيق الأهداف و السياسات التي تسعى إليها الحكومة، أو يتفق و تحقيق أفضل النتائج من الموارد المتاحة.

و بمعنى آخر مازالت الموازنة العامة موازنة بنود و اعتمادات لا تساعد على إجراء تقديرات سليمة للإيرادات و المصروفات مبنية على أساس التكلفة و العائد، و على أساس دراسة البدائل المتاحة. كما لا تساعد على التحليل الاقتصادي لمعاملات الحكومة و لا تشتمل على معايير لقياس كفاءة الإنفاق العام، حيث يؤدي انخفاض كفاءة الانفاق العام إلى عجز محقق في الموازنة.

و من ناحية أخرى لازال جانب هام من الموارد العامة يتسرب خارج نطاق الموازنة العامة إلى الحسابات الخاصة الكثيرة التي تنشئها بعض الوحدات الحكومية بالمخالفة لمبادئ الموازنة العامة و الأحكام المالية التي تمنع تخصيص مورد معين لاستخدام معين، و لذلك لازالت الموازنة العامة ذات هيكل ضعيف وتفتقد إلى ما نصت عليه المادة 4 من قانون الموازنة من حيث إعداد الموازنة على أساس البرامج و المشروعات و الأعمال، إلى جانب التقسيم

الإدارى و الوظيفى، و هو أمر لن يتحقق إلا إذا تم الأخذ بنظام موازنة البرامج والأداء.

تستهدف موازنات البرامج والمحاسبة عن الأداء تعظيم حجم وجودة الخدمات العامة، ورفع فاعلية الإنفاق العام والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والكشف عن الطاقات العاطلة بمراكز المسؤولين المختلفة، وتحقيق الرقابة على فاعلية أنشطة البرامج المختلفة فى إنجاز خطة التنمية الاقتصادية الإجتماعية، و استقصاء و تحليل أسباب الإنحرافات فى تنفيذ تلك الأنشطة و فى معدلات الأداء المصاحبة لتنفيذ الموازنة، كما تستهدف موازنات البرامج والمحاسبة عن الأداء -على مستوى الإقتصاد القومى - تعميق فاعلية الإنفاق العام و تعظيم آثاره الإيجابية على الناتج القومى، وتجنب الآثار التضخمية الناجمة عن قصور جدوى الإنفاق العام، و تعميق ولاء المجتمع الضريبى.

حواشي وهوامش

1. بيان وزير المالية عن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2010 / 2011، ص 4، 11.
2. السابق، ص 39.
3. عرض مختصر لأهم ملامح الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2011/2012، وزارة المالية المصرية، 7 يوليو 2011.
4. البيان المالي عن مشروع الموازنة للعام المالي 2012/2013، وزارة المالية المصرية 2012.
5. الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن الأعوام المالية 2010/2011، 2011/2012، 2012/2013.
6. نقلاً عن محمد مسلم، تبديد الأساطير - الأزمة الاقتصادية في مصر: الأسباب - البدائل - الحلول، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2013.
7. محمد مسلم، السابق ص 13.

